



موقع 30 غشت

"بصدد المسألة اليهودية"، 1844 ... كارل ماركس

وثائق الثورة الفلسطينية

وثائق التآمر والخيانة ضد الثورة الفلسطينية

القضية الفلسطينية بين المسألة اليهودية والحركة الصهيونية

الماركسية - اللينينية و قضايا التحرر الوطني
ستالين ومفهوم الأمة
مفهوم الأمة عند سمي أمين

المقاومة الفلسطينية

أيقونات من الثورة الفلسطينية

القضية الفلسطينية بين المسألة اليهودية والحركة الصهيونية

محاوِر الحلقة السادسة

IV - وثائق التآمر والخيانة ضد الثورة الفلسطينية

قرار تقسيم فلسطين

قرار تقسيم فلسطين 29 نونبر 1947

قرارات مجلس الأمن 1967

قرار 242

قرار 338

22 أكتوبر 1973

اتفاقات كامب ديفيد 17 شتنبر 1978

معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية 26 مارس 1979

مؤتمر مدريد من 30 أكتوبر إلى 1 نونبر 1991

اتفاق أوسلو (أوسلو 1) 13 شتنبر 1993

اتفاق غزة - أريحا 4 ماي 1994

اتفاق أوسلو 2 - 28 شتنبر 1995

معاهدة وادي عربة 26 أكتوبر 1994

إعلان اتفاقيات أبراهام

الحلقة السادسة

القضية الفلسطينية

بين المسألة اليهودية والحركة الصهيونية

IV - وثائق التآمر والخيانة ضد الثورة الفلسطينية

قرار تقسيم فلسطين

أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 نونبر 1947 القرار 181 القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين، يهودية وعربية (مع وجود منطقة دولية تشمل القدس وبيت لحم)، واقترحت الخطة بصورة خاصة دولة يهودية على أكثر من نصف فلسطين الانتدابية، في وقت كان اليهود يشكلون أقل من ثلث عدد السكان، ويمتلكون أقل من 7% من مساحة الأرض.

إن اعتماد خطة الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين على الرغم من المعارضة العربية الشديدة، من أكثر الأحداث دلالة في تاريخ فلسطين الحديث، إذ أعطى في جوهره الشرعية الدولية للاحتلال الصهيوني لفلسطين، بقوة السلاح.



لم تذكر فكرة تقسيم فلسطين إلى دولتين، يهودية وفلسطينية في الخطاب الرسمي البريطاني خلال الانتداب على فلسطين، وكانت المرة الأولى في توصية لجنة بيل سنة 1937، التي كانت الدولة اليهودية فيها، مقارنة بمثيلتها في قرار تقسيم فلسطين، أصغر حجما بكثير. وعلى رغم موافقة الوكالة اليهودية على خطة بيل، وقتذاك، وهي الهيئة التي تمثل المنظمة الصهيونية العالمية، وكذلك موافقة قيادة حزب ماباي (حزب



العمل) وهو القوة اليهودية المسيطرة على الأرض، إلا أن الكثير من الصهاينة، بمن فيهم التصحيحيون و بوعاليتسيون،

اعترضوا على خطة تحد إلى هذه الدرجة من أهدافهم، و لم يلف من اعتراضهم سوى اقتراح تقرير بيل بتقسيم ينقل الفلسطينيين العرب إلى خارج الدولة اليهودية.

وبعد نقاش حاد، قبل المؤتمر الصهيوني الخطة في المرحلة الأولى، معتبرا أنها تؤمن قاعدة آمنة تسمح باستمرار الهجرة اليهودية من دون رادع، وقد تتوسع في وقت لاحق.

أما الفلسطينيون العرب اللذين شكلوا أكثر من 70% من عدد السكان، فنزل قرار التقسيم عليهم كالصاعقة، وأظهر تصعيدهم الفوري والعنيف للثورة الفلسطينية الكبرى، (كانت قد بدأت منذ 1936) عمق معارضتهم الشعبية للقرار، التي دفعت لجنة بريطانية، شكلت في نونبر 1938 بغية دراسة قابلية خطة بيل، تسمى "لجنة وود هيد"، إلى استنتاج أن التقسيم متعذر التنفيذ.

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، أصبح الوضع في فلسطين خارج عن السيطرة بشكل متزايد، فأعلنت بريطانيا في فبراير 1947 نيتها إنهاء الانتداب، و في ماي 1947، و بعد شهر من تسليم بريطانيا القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة بشكل رسمي، أنشأت هذه الأخيرة "اللجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين: اليونسكوب، التي تضم ممثلين من أستراليا وكندا وتشيكوسلوفاكيا وغواتيمالا والهند وإيران وهولندا والبيرو والسويد والأوروغواي ويوغوسلافيا، وأصدرت في شتبر 1947 تقريرا أدرجت فيه 11 توصية، بشأن مبادئ عامة اتفق عليها بالإجماع، بما فيها انتقال فلسطين من إقليم منتدب إلى الاستقلال والمحافظة على "الوضع القائم" الموجود سابقا للأماكن المقدسة، وعلى حقوق الجماعات الدينية، وعلى الامتيازات الخارجية التي منحها العثمانيون لها.

وفي توصية لافته جدا، ربط التقرير المسألة الفلسطينية بحل مشكلة اللاجئين اليهود الناتجة عن الحرب العالمية الثانية، وإلى جانب التوصيات المجمع عليها، قدمت اليونسكوب خطتين من إعداد مجموعتي عمل مختلفتين:

خطة التقسيم مع وحدة اقتصادية (بتأييد من كندا وتشيكوسلوفاكيا وغواتيمالا وهولندا والبيرو والسويد والأوروغواي) وحل لدولة فدرالية (بتأييد من الهند وإيران ويوغوسلافيا)، وفي 23 شتبر 1947، شكلت الجمعية العامة للأمم المتحدة لجنة خاصة مكلفة بقضية فلسطين لدراسة تقرير اليونسكوب دعي إليها ممثلون عن الهيئة العربية العليا والوكالة اليهودية.



خريطة لجنة بيل لتقسيم فلسطين سنة 1937

رفضت الهيئة العربية العليا اقتراحات مجموعتي عمل اليونسكوب، مبررة موقفها بأن أي حل يمنح امتيازات لمطالبات اليهود في فلسطين يتعارض و ميثاق هيئة الأمم المتحدة، أما الوكالة اليهودية التي كانت قد قدمت في غشت 1946 اقتراحا للتقسيم ب "دويلة" فلسطينية ذات حدود تشبه حدود الضفة الغربية، بعد 1948، فوافقت على اقتراح التقسيم، مع ممارسة الضغط لتضمين القدس و الجليل الغربي (مثال الناصرة و عكا) في الدولة اليهودية، و أدخلت "اللجنة الخاصة في اليونسكوب"، بعد ذلك بعض التعديلات على الحدود التي رسمها اقتراح التقسيم و أحالته على الجمعية العامة للتصويت. غطت الدولة اليهودية المقترحة حوالي 56% من فلسطين المنتدب عليها، مقسمة ثلاثة "أجزاء - مناطق (بالكاد تكون متاخمة: الجليل الشرقي (بما فيه صمد وطبرية وبيسان وبحيرة طبرية)، والمنطقة الساحلية (حوالي ثلثي الساحل الفلسطيني بما في ذلك حيفا و تل أبيب و السهول الخصبة المنخفضة) و معظم النقب باستثناء (بئر السبع ...).

ومن الأقضية 16 لفلسطين الانتدابية، تم تخصيص تسعة للدولة اليهودية، واحد منها فقط يتمتع بأكثرية يهودية، وتضمن الدولة اليهودية المقترحة "أقلية" عربية تناهز 47% من سكان تلك الدولة. أما الدولة العربية المقترحة التي قد تربط بشرق الأردن، فكانت حصتها حوالي 43% من فلسطين الانتدابية بسكان عرب يتجاوزون ثلثي مجموع السكان، و قسمت أيضا "ثلاثة - أجزاء مناطق"، إضافة إلى جيب يافا الصغير (و المحاط بالدولة اليهودية)، أما مناطقها الرئيسية فقد كانت : الجليل الغربي نزولا نحو عكا، بما في ذلك الناصرة، و مناطق المرتفعات الفلسطينية المركزية المحيطة بجنين و نابلس و الخليل، و تمتد غربا لتشمل طول كرم و قلقيلة و اللد و الرملة و جنوبا لتشمل المحور المركزي لصحراء بئر السبع الجنوبي، و أخيرا قطاع ساحلي (بما فيه غزة) يمتد من أسدود حتى الحدود المصرية، ثم يتبع تلك الحدود جنوبا. أما المنطقة الدولية المحاصرة المحيطة بالقدس، وبيت لحم، (يطلق عليها الكيان المنفصل) فكانت تتمتع بأكثرية عربية متواضعة.

كان من المقرر عقد التصويت في الأمم المتحدة في 26 نونبر، إلا أن مؤيدي التقسيم خشوا عدم حصول الاقتراح على أكثرية الثلثين المرجوة، فأرجأوا التصويت ثلاثة أيام، مما وفر وقتا إضافيا لممارسة واشنطن والمنظمات الصهيونية بشكل رئيسي ضغوطا شديدة على الدول الأعضاء، لئتم أخيرا إقرار قرار التقسيم في 29 نونبر، بمجموع 33 صوتا مؤيدا و 13 صوتا معارضا، و عشرة ممتنعين عن التصويت.

ولاقى إعلان موافقة الأمم المتحدة على التقسيم إضرابا عاما وتظاهرات في فلسطين العربية، و في هذه الأثناء، و بتشبهه من إصباغ الأمم المتحدة الطابع الدولي على قرار التقسيم، سارعت المنظمات العسكرية الصهيونية إلى شن الهجمات على البلدات العربية و الأحياء السكنية، وذلك قبيل إطلاقها الخطة "دالت" المنظمة تنظيما عاليا في أوائل أبريل 1948، فقام سكان البلدات بمساعدة المتطوعين العرب الأكثر تنظيما، والقوات غير النظامية بحماية أرضهم ومهاجمة المناطق الصهيونية، لتستمر مرحلة من "الحرب الأهلية" في حرب فلسطين (1947 - 1949) بين كر و فر، إلى حين إعلان إسرائيل قيام الدولة اليهودية في 15 ماي 1948 .

لقد نجح الصهاينة من خلال قبولهم فكرة التقسيم، ورفض العرب لها، وتعتميمهم على الظلم الشديد المحيط بتفاصيل الاقتراح، من حيث الأرض كما السكان، في إضفاء ستار الشرعية والطابع الدفاعي على احتلالهم القسم الأكبر من فلسطين وتهجير أهلها الفلسطينيين، وهكذا، تكرست خطة الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين نتيجة الجهود الصهيونية الحثيثة لضمان الاعتراف الدولي بالسيادة اليهودية على جزء كبير من فلسطين، وفي الوقت ذاته التمهيد بقيام دولة إسرائيل في ماي 1948، المبني على ترحيل مئات الألوف من الفلسطينيين من أراضيهم.

عن الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية

أليكس وندر

قرار تقسيم فلسطين

29 نونبر 1947

قرار تقسيم فلسطين هو الاسم الذي أطلق على قرار الجمعية العامة التابعة لهيئة الأمم المتحدة رقم 181، والذي صدر

بتاريخ 29 نونبر 1947 بعد التصويت (33 مع، 13 ضد، 10

ممتنع)، ويتبن خطة تقسيم فلسطين القاضية بإنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين، وتقسيم أراضيها إلى ثلاث كيانات جديدة كالتالي:

(1) دولة عربية: تبلغ مساحتها 11000 كلم مربع، ما يمثل 42,3% من فلسطين، وتقع على الجليل الغربي، ومدينة عكا والضفة الغربية، والساحل الجنوبي الممتد من شمال أسدود، وجنوبا حتى رفح، مع جزء من الصحراء على طول الشريط الحدودي مع مصر.

(2) دولة يهودية: تبلغ مساحتها 15000 كلم مربع، أي ما يعادل 57,7%، من فلسطين، وتقع على السهل الساحلي من حيفا وحتى جنوب تل أبيب، والجليل الشرقي، بما في ذلك بحيرة طبرية وأصبع الجليل، والنقي، بما في ذلك أم الرشراش، أو ما يعرف بإيلات حاليا.

(3) القدس وبيت لحم والأراضي المجاورة تحت وصاية دولية.



أ- سحب القوات المسلحة من أراض ("الأراضي") التي احتلتها في النزاع.

ب- إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب، واحترام، واعتراف بسيادة وحدة أراضي كل دولة في المنطقة واستقلالها السياسي وحققها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها وحررة من التهديد وأعمال القوة.

2- يؤكد أيضا الحاجة إلى:

أ- ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة

ب- تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين

ج- ضمان المناعة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح

د - وقف إطلاق النار

قرار 338

22 أكتوبر 1973

أصدر مجلس الأمن بتاريخ 22 أكتوبر 1973 قراره رقم 338، الذي يدعو إلى وقف إطلاق النار على كافة جبهات حرب أكتوبر، وتنفيذ القرار 242 بجميع أجزائه، وفيما يلي فقرات القرار:

إن مجلس الأمن:

1- يدعو جميع الأطراف المشتركة في القتال الدائر حاليا إلى وقف إطلاق النار بصورة كاملة، وإنهاء جميع الأعمال العسكرية فورا في مدة لا تتجاوز 12 ساعة من لحظة اتخاذ هذا القرار، وفي المواقع التي تحتلها الآن.

2- يدعو جميع الأطراف المعنية إلى البدء فورا، بعد وقف إطلاق النار بتنفيذ قرار مجلس الأمن 242 (1967) بجميع أجزائه.

3- يقرر أن تبدأ فور وقف إطلاق النار وخلال مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت إشراف ملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

تبنى المجلس هذا القرار في جلسته رقم 1747 ب 14 صوتا مقابل لا شيء وامتناع الصين عن التصويت.



اتفاقات كامب ديفيد

17 شتنبر 1978

اتفاقات كامب ديفيد هي تلك الاتفاقات التي وقعها الرئيس المصري أنور السادات ورئيس وزراء الكيان الصهيوني مناحيم بيغين في 17 شتنبر 1978 بعد 12 يوما من المفاوضات السرية في كامب ديفيد.

تم التوقيع على الاتفاقيتين الإطارية في البيت الأبيض، وشهدهما

الرئيس جيمي كارتر، وثاني هذه الأطر (إطار لإبرام معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل) أدى مباشرة إلى معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل 1979، أما الإطار الأول فهو (إطار للسلام في الشرق الأوسط)، الذي يتناول الأراضي الفلسطينية، وكتب دون مشاركة الفلسطينيين، وأدانتها الأمم المتحدة.

لقد ساهمت هذه الاتفاقات في تفكيك التحالف العربي وتهميش الفلسطينيين وبناء تحالف مع مصر وإضعاف الاتحاد السوفياتي وتأمين وضع الكيان الصهيوني.

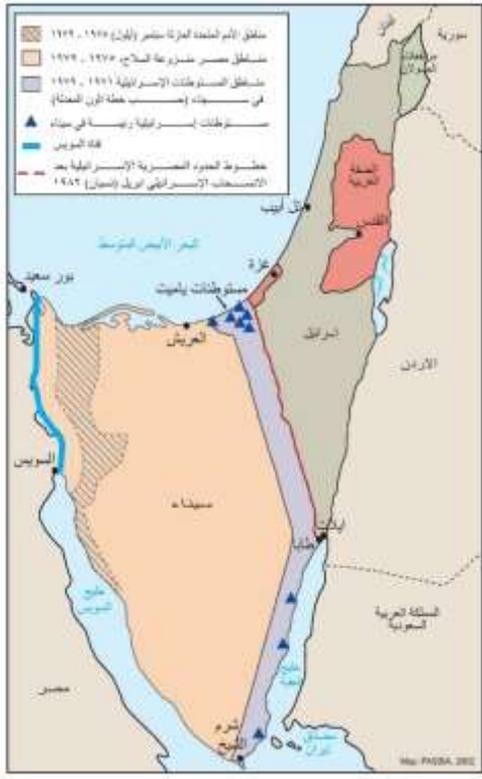
لقد أنهت الاتفاقات حالة الحرب بين مصر والكيان الصهيوني، وقد تم تعليق عضوية مصر في جامعة الدول العربية من سنة 1979 إلى سنة 1987 نتيجة التوقيع على هذه الاتفاقية.

لقد أثارت اتفاقيات كامب ديفيد ردود فعل معارضة في مصر ومعظم الدول العربية، من بينها استقالة وزير الخارجية المصرية إبراهيم كامل لمعارضته للاتفاقيات و سماها **مذبحة التنازلات**، وانتقد كل اتفاقات كامب ديفيد لكونها لم تشر بصراحة لانسحاب إسرائيلي من قطاع غزة والصفة الغربية ولعدم تضمينها حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، كما انعقد مؤتمر قمة عربية، رفضت فيه تلك الاتفاقات و تم نقل مقر الجامعة من مصر إلى تونس احتجاجا على الخطوة المصرية، وعاش العالم العربي مزيدا من الشتات، تمثل في صراع الزعامات، وتشكل ما سمي بجبهة الرفض على إثر مؤتمر بغداد 2 نونبر 1978، وجاءت حرب الخليج الأولى، وانضمت سوريا وليبيا إلى صف إيران، واستغل الكيان الصهيوني هذا التشتت لغزو لبنان سنة 1982، بحجة إزالة منظمة التحرير الفلسطينية من جنوب لبنان، وتمت محاصرة العاصمة اللبنانية، وترحيل قيادات منظمة التحرير الفلسطينية إلى تونس، كما نشأت فكرة "الاتحاد المغاربي".

معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية

26 مارس 1979

تم توقيعها من طرف كل من مناحيم بيغين وأنور السادات، وشهدتها جيمي كارتر، وأنهت الاتفاقية حالة الحرب بين مصر والكيان الصهيوني.



تعتبر معاهدة السلام بين مصر والكيان الصهيوني سنة 1979 أول خرق عربي للموقف من دولة الكيان، وقد تعهدت بموجبه مصر والكيان الصهيوني بإنهاء حالة الحرب، وإقامة علاقات ودية بينهما، وانسحب بمقتضاها الكيان الصهيوني من سيناء التي احتلها سنة 1967، ومما جاء في نص المعاهدة:

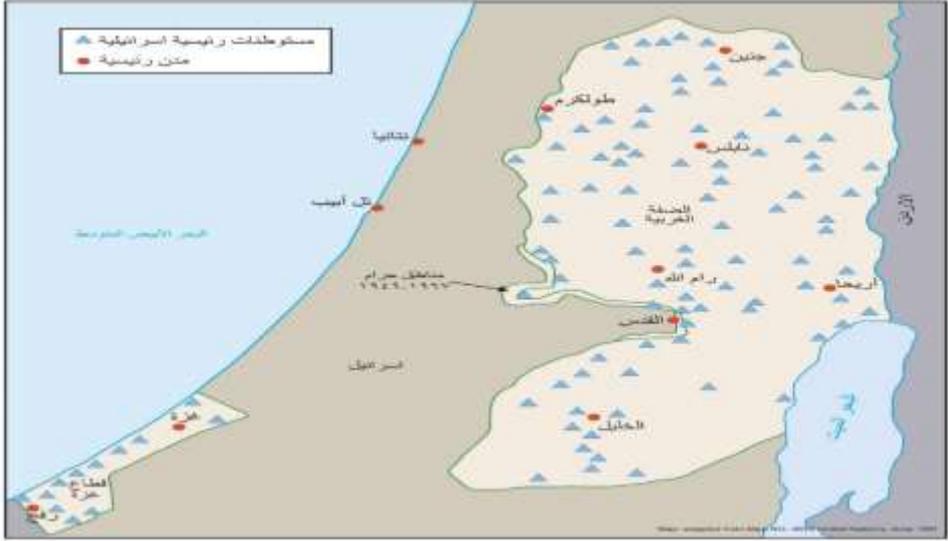
إن حكومتي جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل، اقتنعا منهم بالضرورة الماسة لإقامة سلام عادل وشامل دائم في الشرق الأوسط، وفقا لقراري مجلس الأمن 242 و338، إذ تؤكدان من جديد التزامهما بإطار السلام في الشرق الأوسط المتفق عليه في كامب ديفيد المؤرخ ب 17 شتنبر 1878.

وإذ تلاحظان أن الإطار المشار إليه إنما قصد به أن يكون أساسا للسلام، ليس بين مصر وإسرائيل فحسب، بل أيضا بين إسرائيل وأي من جيرانها العرب - كل فيما يخصه - ممن يكون على

استعداد للتفاوض من أجل السلام معها على هذا الأساس، ورغبة منهما في إنهاء حالة الحرب بينهما، وإقامة سلام تستطيع فيه كل دولة في المنطقة أن تعيش في أمن، واقتنعا منهما بأن عقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل، يعتبر خطوة هامة في طريق السلام الشامل في المنطقة، والتوصل إلى تسوية النزاع العربي - الإسرائيلي بكافة نواحيه، وإذ تدعوان الأطراف العربية الأخرى في النزاع إلى الاشتراك في عملية السلام مع إسرائيل على أساس مبادئ إطار السلام المشار إليها سالفا واسترشادا بها، وترغبان أيضا في إنماء العلاقات الودية والتعاون بينهما وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات الدولية في وقت السلم، قد اتفقتا على الأحكام التالية بمقتضى ممارستهما الحرة لسيادتهما من تنفيذ الإطار الخاص بعقد معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، وتضمن الاتفاقية تسعة مواد توطر للاتفاق.

ومما جاء في المادة الثانية:

"إن الحدود الدائمة بين مصر وإسرائيل هي الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب البريطاني ... وذلك دون المساس بما يتعلق بوضع قطاع غزة، ويقر الطرفان أن هذه الحدود مصونة لا تمس، كما يقر الطرفان ويحترم كل منهما سيادة الآخر وسلامة أراضيها واستقلاله السياسي.



مؤتمر مدريد للسلام في عام 1991 والمستوطنات الصهيونية

مؤتمر مدريد

من 30 أكتوبر إلى 1 نونبر 1991



انعقد مؤتمر مدريد في الفترة الممتدة من 30 أكتوبر إلى 1 نونبر، استضافته اسبانيا، وشارك في رعايته كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، وقد كان محاولة من جانب منظميه لتحريك عملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية من خلال المفاوضات التي حضرها الكيان الصهيوني والفلسطينيين ودول عربية بما فيها الأردن ولبنان وسوريا.

في 3 نونبر، أعقب المؤتمر مفاوضات ثنائية بين إسرائيل والوفد

الأردني - الفلسطيني المشترك، لبنان وسوريا على التوالي، وعقدت اجتماعات ثنائية لاحقة في واشنطن في 9 دجنبر 1991،

وفي 28 يناير 1992، بدأت مفاوضات متعددة الأطراف بشأن التعاون الإقليمي في موسكو، حضرها الكيان الصهيوني والوفد الأردني - الفلسطيني، لكن دون لبنان وسوريا.

كان الفريق الفلسطيني جزءا من وفد فلسطيني - أردني مشترك، ويتكون من فلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة، وكان الاجتماع رسميا بدون شركاء عالميين لمنظمة التحرير الفلسطينية، مثل صائب عريقات و حيدر عبد الشافي رئيس الوفد بسبب الاعتراضات الإسرائيلية، وقبل المؤتمر هدد الكيان الصهيوني بعدم الحضور إذا كان ممثلو منظمة التحرير الفلسطينية أو شخص من خارج قطاع غزة و الضفة الغربية أو شخص من القدس الشرقية سيكونون جزءا من الوفد الفلسطيني، إلا أن الوفد كان على تواصل مستمر مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس. وعلى الرغم من الاعتراضات الإسرائيلية أرسلت منظمة التحرير الفلسطينية "وفدا استشاريا" غير رسمي برئاسة فيصل الحسيني ليكون بمثابة جهة اتصال. وكان الغرض من المؤتمر أن يكون بمثابة منتدى افتتاحي للمشاركين، ولم يكن له سلطة فرض حلول أو نقد الاتفاقيات، فقد افتتحت على إثره المفاوضات على المسارين الثنائي والمتعدد الأطراف، واتفق المفاوضون السوريون واللبنانيون على استراتيجية مشتركة، وقد كان هذا هو المؤتمر الأخير الذي عقد بحضور كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية، ومن المعلوم أن الاتحاد السوفياتي قد انهار في وقت لاحق، أي في دجنبر 1991.

اتفاق أوسلو (أوسلو 1)

13 شتنبر 1993

اتفاقية، او معاهدة أوسلو أو أوسلو 1، المعروفة رسميا باسم إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي، هو اتفاق سلام وقعته إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في مدينة واشنطن الأمريكية في 13 شتنبر 1993 بحضور الرئيس الأمريكي بيل كلينتون وسمي الاتفاق نسبة لمدينة أوسلو النرويجية، التي تمت فيها المحادثات السرية سنة 1991.



وقد وقع على هذا الاتفاق كل من شمعون بيريز وياسر عرفات باسم منظمة التحرير الفلسطينية، وتعتبر اتفاقية أوسلو أول اتفاقية رسمية مباشرة بين إسرائيل ومنظمة التحرير

الفلسطينية. وشكل إعلان المبادئ والرسائل المتبادل نقطة فارقة في شكل العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، التزما بموجبها:

- التزمت منظمة التحرير على لسان رئيسها ياسر عرفات بحق دولة إسرائيل في العيش في سلام وأمن، والوصول إلى حل كل القضايا الأساسية المتعلقة بالأوضاع الدائمة من خلال المفاوضات، وأن إعلان المبادئ هذا يبدأ حقبة خالية من العنف، وطبقاً لذلك فإن منظمة التحرير تدين استعمال الإرهاب وكل أعمال العنف الأخرى، وستقوم بتعديل بنود الميثاق الوطني للتماشي مع هذا التغيير، وسوف تأخذ على عاتقها إلزام كل عناصر أفراد منظمة التحرير بها ومنع انتهاك هذه الحالة وضبط المنتهكين.

- قررت حكومة إسرائيل على لسان رئيس وزرائها إسحاق رابين أنه في ضوء التزامات منظمة التحرير الفلسطينية، الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل للشعب الفلسطيني و بدء المفاوضات معها، كما وجه ياسر عرفات رسالة إلى رئيس الخارجية النرويجي آنذاك يؤكد فيها أنه سيضمن بياناته العلنية موقفاً لمنظمة التحرير تدعو فيها الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الاشتراك في الخطوات المؤدية إلى تطبيع الحياة ورفض العنف والإرهاب و المساهمة في السلام والاستقرار، والمشاركة بفعالية في إعادة البناء والتنمية الاقتصادية والتعاون .

وينص إعلان المبادئ على إقامة سلطة حكم ذاتي انتقالي فلسطينية (أصبحت تعرف فيما بعد بالسلطة الوطنية الفلسطينية) ومجلس تشريعي منتخب للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات للوصول إلى تسوية دائمة بناء على قرار الأمم المتحدة 242 و 338 بما لا يتعدى السنة الثالثة من الفترة الانتقالية.

ونصت الاتفاقية على أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية بما فيها القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين.

تبع هذه الاتفاقيات المزيد من الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات مثل اتفاق غزة وأريحا، وبروتوكول باريس الاقتصادي، الذي تم ضمه إلى معاهدة تالية سميت بأوسلو 2.

أهم ما تنص عليه الاتفاقية:

1- تنبذ منظمة التحرير الفلسطينية الإرهاب والعنف (تمنع المقاومة المسلحة ضد إسرائيل)، وتحذف البنود التي تتعلق بها في ميثاقها كالعامل المسلح وتدمير إسرائيل.

2- تعترف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية على أنها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني.

3- تعترف منظمة التحرير بإسرائيل (على 78% من أراضي فلسطين، أي كل فلسطين ما عدا الضفة الغربية وغزة).

4- خلال خمس سنين تنسحب إسرائيل من أراض في الضفة الغربية وقطاع غزة على مراحل، أولها أريحا وغزة، اللتين تشكلان 1.5% من أراضي فلسطين.

5- تقر إسرائيل بحق الفلسطينيين في إقامة حكم ذاتي (أصبح يعرف فيما بعد بالسلطة الوطنية الفلسطينية على الأراضي التي تنسحب منها في الضفة الغربية وغزة (حكم ذاتي فلسطيني وليس دولة مستقلة ذات سيادة).

تكملة بنود الاتفاقية:

(1) إقامة مجلس تشريعي منتخب للشعب الفلسطيني في الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية.

(2) إنشاء قوة شرطة من أجل حفظ الأمن في الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية.

(3) إسرائيل هي المسؤولة عن حفظ أمن منطقة الحكم الذاتي من أي عدوان خارجي (لا يوجد جيش فلسطيني للسلطة الفلسطينية).

(4) بعد ثلاث سنين تبدأ مفاوضات "الوضع الدائم" يتم خلالها مفاوضات بين الجانبين بهدف التوصل لتسوية دائمة، وتشمل هذه المفاوضات القضايا المتبقية بما فيها:

-القدس (من يتحكم بالقدس الشرقية والغربية والأماكن المقدسة وساكنيها)

- اللاجئون (حق العودة وحق التعويض) ...

- المستوطنات في الضفة الغربية والقطاع (هل تفكك أم تبقى أو تزيد زيادة طبيعية، ومن يحميها السلطة أم الجيش الإسرائيلي).

- الترتيبات الأمنية (كمية القوات والأسلحة المسموح بها داخل أراضي الحكم الذاتي والتعاون والتنسيق بين شرطة السلطة الفلسطينية والجيش الإسرائيلي).

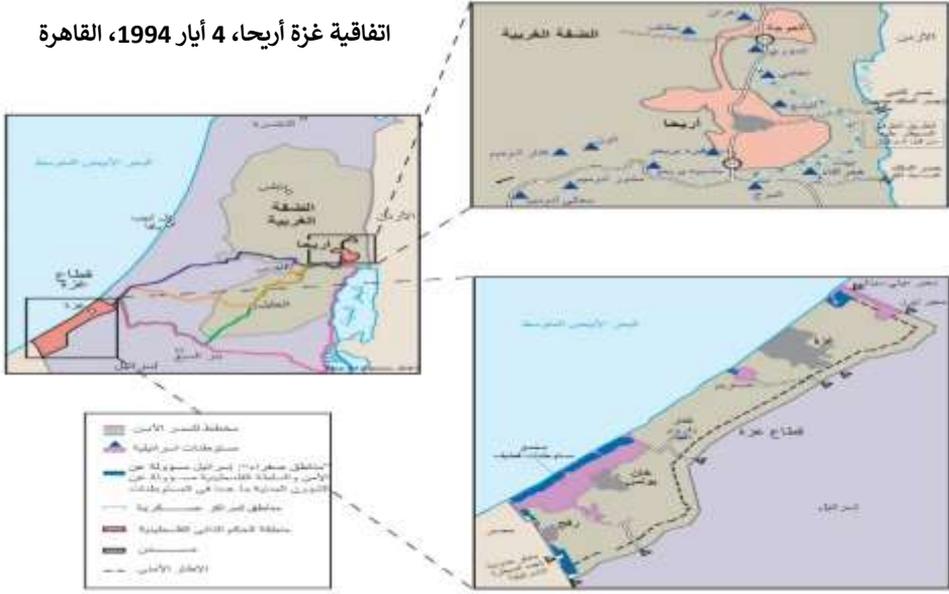
اتفاق غزة – أريحا

4 ماي 1994

اتفاق غزة وأريحا، والمعنون رسميا باسم اتفاق حول قطاع غزة ومنطقة أريحا، وقع في 4 ماي 1994 لاحقا لاتفاقية أوسلو، وفيه خلص الأطراف إلى تفاصيل الحكم الذاتي الفلسطيني، ويعرف الاتفاق باسم اتفاق القاهرة 1994.



اتفاقية غزة أريحا، 4 أيار 1994، القاهرة



أعطت الاتفاقية حكم ذاتي فلسطيني محدود في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال خمس سنوات. وتبعاً لهذه المعاهدة وعدت إسرائيل بالانسحاب جزئياً من أريحا في الضفة الغربية وجزئياً من قطاع غزة خلال ثلاثة أسابيع من تاريخ التوقيع. أنشئت السلطة الفلسطينية، والتي أصبح ياسر عرفات أول رئيس لها في الخامس من يوليو 1994. كانت الأجزاء الأخرى من الاتفاق، بروتوكول العلاقات الاقتصادية (بروتوكول باريس) وإنشاء قوات الشرطة المدنية الفلسطينية. ينظم بروتوكول باريس العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، ولكنه عملياً ينظم الاقتصاد الفلسطيني ضمن الاقتصاد الإسرائيلي.

تم ضم هذا الاتفاق، وحل محله اتفاق أوسلو 2 المعروف رسمياً باسم الاتفاق المرحلي على الضفة الغربية وقطاع غزة الموقع في 24 و 28 سبتمبر 1995.

اتفاق أوسلو 2

28 سبتمبر 1995

الاتفاق الانتقالي بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة الشهير باتفاق أوسلو 2، هي اتفاقية محورية ومركبة في عملية السلم الإسرائيلية - الفلسطينية، تسمى أيضاً اتفاقية طابا لأنه تم التوقيع عليها في طابا بمصر.



الاتفاقية المرحلية (أوسلو 2)،
28 أيلول 1995، طابا

وضعت الاتفاقية تصورا لتأسيس حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية في الأراضي الفلسطينية، لكنها لم تتضمن وعدا بإقامة دولة فلسطينية مستقلة.

أسست أوسلو 2 المناطق أ، ب و ج في الضفة الغربية. منحت السلطة الفلسطينية بعض السلطات والمسؤوليات المحدودة في منطقة أ و ب، مع إمكانية عقد مفاوضات حول التسوية النهائية حسب قراري مجلس الأمن رقم 242 و 338، وقد تم التوقيع الرسمي على الاتفاقية في واشنطن يوم 28 شتنبر 1995، و قد سبقتها أحداث دامية تركت أثرا عليها، فقد سبقتها مجزرة الحرم الإبراهيمي و عدة عمليات انتحارية هزت العمق الإسرائيلي و أعقبها اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين.

معاهدة وادي عربية

26 أكتوبر 1994

معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية، أو ما يشار إليه باسم معاهدة وادي عربية، هي معاهدة سلام وقعت بين الأردن وإسرائيل بوادي عربية في 26 أكتوبر 1994.

بضغط من كلينتون على الأردن لبدء مفاوضات سلام وتوقيع معاهدة سلام مع إسرائيل و وعده بإلغاء ديون الأردن، نجحت الضغوط، و وقع رابين و الملك حسين و كلينتون على "إعلان واشنطن" في واشنطن العاصمة في 25 يوليوز 1994، وجاء في الإعلان أن إسرائيل و الأردن أنها حالة العداء الرسمية و سيبدأن مفاوضات من أجل "وضع حد لسفك الدماء" و لأجل سلام عادل و دائم.

طبعت هذه المعاهدة العلاقات بين البلدين، وتناولت النزاعات الحدودية بينهما. بتوقيع هذه المعاهدة أصبحت الأردن ثاني دولة عربية بعد مصر وثالث جهة عربية بعد مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية تطبع علاقاتها مع إسرائيل.

استقبل الرأي العام الإسرائيلي هذه المعاهدة بشكل إيجابي، ورحبت بها مصر بينما تجاهلتها سوريا. بعد هذا الاتفاق أصبحت الحدود الإسرائيلية – الأردنية مفتوحة لمرور السياح والبضائع والعمال بين البلدين.

إعلان اتفاقيات أبراهام

نحن الموقعون، نسلم بأهمية صون السلام وتعزيزه في الشرق الأوسط، وفي جميع أنحاء العالم، على أساس التفاهم والتعايش المتبادلين، فضلا عن احترام الكرامة والحرية، بما في ذلك الحرية الدينية.

إننا نشجع الجهود لتعزيز الحوار بين الأديان والثقافات لتعزيز ثقافة السلام بين الديانات الإبراهيمية الثلاث، والبشرية جمعاء.

نعتمد أن أفضل طريقة لمواجهة التحدي هي من خلال التعاون والحوار وتطوير العلاقات الودية بين الدول التي تعزز مصالح السلام الدائم في الشرق الأوسط وحول العالم.

نسعى إلى التسامح، والاحترام لكل شخص، من أجل جعل هذا العالم مكانا يمكن للجميع فيه الاستمتاع بحياة كريمة وأمل، بغض النظر عن عرقهم أو دينهم.

نحن ندعم العلم والفن والطب والتجارة لإلهام البشرية وتعظيم الإمكانيات البشرية والتقريب بين الأمم.

نسعى لإنهاء التطرف والصراع لتوفير مستقبل أفضل لجميع الأطفال.

نسعى لتحقيق رؤية للسلام والأمن والازدهار في الشرق الأوسط وحول العالم.

وبهذه الروح، نرحب ترحيبا حارا ونشعر بالتشجيع من التقدم المحرز بالفعل في إقامة علاقات دبلوماسية بين إسرائيل وجيرانها في المنطقة، في إطار إقامة علاقات ثنائية بين إسرائيل وجيرانها في المنطقة، بموجب مبدأ اتفاقيات أبراهام.

وتشجعنا الجهود الجارية لتعزيز وتوسيع هذه العلاقات الودية القائمة على العلاقات المشتركة والالتزام المشترك بالمستقبل.

يتبع بحلقة سابعة